

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

9 ربيع ثانی 1437 - 19 يناير 2016





## الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9



## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

## يزداد عدد الطلاب باستمرار والمكان كما هو دون تغيير الإحصائيات تتحدث: فرع جامعة الملك خالد بـ #تهامة لا يفي بالغرض

المصدر: جريدة المواطن الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م  
<http://www.almowaten.net/2016/01>

المواطن – عبدالعزيز الشهري – تهامة عسير  
جَدَّد عددٌ من أهالي محافظات تهامة عسير مطالبهم لأمير منطقة عسير ومسؤولي جامعة الملك خالد بالالتفات للأعداد الكبيرة من أبنائهم وبناتهم وتوفير مقاعد كافية بتخصصات تُشبع رغباتهم وتحقق طموحاتهم، خاصة وأن أعدادهم أكبر من أن يُهمشوا أو يُرغموا على كليتين للبنات وثلاث للبنين؛ غالباً لا تفي بسوق العمل في القطاع الخاص ومنافسة القطاع الحكومي المهم كالطب والهندسة والصيدلة وعلوم الحاسب والآلي واللغات والتربية وغيرها من التخصصات المهمة.  
وقال الأهالي: ”رغم أن أعداد الطلاب والطالبات زادت عن 10 آلاف طالب وطالبة في كليات تهامة، وتُحوَّل تلك الأعداد بفتح جامعة جديدة مستقلة، حيث إن جامعات أخرى فتحت بقراية نصف هذا العدد في محافظات أخرى إلا أن جامعة الملك خالد اكتفت بتلك الكليات التي لا تفي بالغرض حتماً ولا تستوعب أبناء 5 محافظات (محايل – رجال ألمع – بارق – المجاردة – البرك) بمراكزها التي تزيد كثيراً عن 20 مركزاً وقرأها المنتشرة.  
كما أن إحصائية وردت في محضر لجنة من جامعة الملك خالد، قبل 3 سنوات، بينت أن عدد الطلاب في التعليم العام ما قبل الجامعي بمدارس محافظتي محايل ورجال ألمع فقط دون المحافظات الأخرى زاد عن 90 ألف طالب وطالبة، والذين هم نواة وتغذية الجامعة الأساسي، لا سيما وأن كليات تهامة منذ قرابة 10 سنوات وهي كما هي دون تغيير.  
وأكد الأهالي أن الجامعة لم تستجب لمطالبات المواطنين ومشايخ القبائل المتكررة بالتوسع في فتح كليات تلبي احتياجات الأعداد الهائلة من الطلاب والطالبات المتعددة.  
وأضاف الأهالي: ناهيك عن أن المجمع الحديث الأكاديمي للبنات بتهامة، والذي أنشئ على مساحة تقارب 6 كلم<sup>2</sup> به عيوب إنشائية وهندسية، فالتيار الكهربائي لا يحتمل الأحمال؛ مما تسبب في انقطاع متكرر للطاقة، وهبوط في أرضيات الساحة الداخلية، وتسريب للمياه في كليات البنات والممرات صُممت بطريقه ضيقة جداً، والكثير من المعامل معطلة. وحصلت ”المواطن“ على صورة لخطاب رُفع من مدير إدارة الخدمات والصيانة لمشرف فرع الجامعة بتهامة يبين فيه العيوب في المجمع الأكاديمي والذي تضمن ما نصه:  
السباكة سيئة في دورات المياه الخاصة بالطالبات؛ لكثرة الانسداد وكثرة تسريب المياه وتجمعها داخل الحمامات، وعدم وجود شفاطات في الحمامات وتدافع المياه، والتكييف سيئ للغاية، وأبواب دورات المياه تقفل على الطالبات وبعض المكاتب تُكسر الأوكر من اللبس، وتوجد لمبات في المكاتب والقاعات الدراسية والمعامل لا تعمل وإذا تم تغييرها سرعان ما تتعطل، وكذلك أفياش الكهرباء والمكيفات لا تعمل نتيجة عدم تحمل أحمال الكهرباء؛ مما يؤدي لانقطاع التيار الكهربائي عنها، ومساعد لا تعمل في مبنى A، وتجمع مياه الأمطار حيث إن التصريف غير جيد، وهبوط في أرضيات الساحة الداخلية للمجمع.  
كما علمت ”المواطن“ أن مشرف فروع تهامة والذي يدير كلياتها غير متفرغ فهو عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهو متقاعد من الجامعة بالأساس، وتم التعاقد معه على بند الاستشارات.  
ومن حيث الجوانب الإدارية فالكثير ممن لهم علاقة بالعمل عبروا عن استيائهم من عدم توفير الجامعة لموظفين بأعداد كافية للفرع واكتفت فقط بما يقارب العشرين موظف، في حين أن هذا العدد قد تجده في كلية واحدة من كليات الجامعة في أبها.

”المواطن“ عرضت الموضوع بكافة جوانبه على المشرف العام على المركز الإعلامي والناطق الإعلامي لجامعة الملك خالد فهد بن وازع بن نومه الذي قال:

”ما يخص التيار الكهربائي وانقطاعاته المتكررة وعدم تحمل الأحمال الكهربائية؛ فقد حصل خلل فني في المحول الكهربائي والخاص بأحد مباني المجمع، وذلك نتيجة الصواعق والأمطار حسب إفادة الشركة المنفذة للمشروع، وقد تم توفيره من قبل الشركة المنفذة وهو في عداد التركيب حالياً وما زال الأمر في طور الإصلاح حتى هذا اليوم، وتم توفير مولد احتياطي خلال الفترة الماضية لعدم تعطل العمل التعليمي أو الإداري“.

ونفى ابن نومة تسريب المياه برغم صورة الخطاب المرفوع -الذي تحتفظ ”المواطن“ بنسخة منه- بقوله: ”ما ذكر من تسريب مياه داخل الكلية فهذا الأمر غير دقيق، ولم يرد لفرع الجامعة في تهامة أي بلاغ من قبل عميدة الكلية (المجمع الأكاديمي)“.

وأضاف: ”فيما يخص ضيق الممرات فتلك مخططات عملت من قبل استشاريين متخصصين وتحت إشراف وكالة الجامعة للمشاريع، وما يخص المعامل بأنها متعطلة فهي تعمل بشكل جيد حسب توضيح المشرف على الفرع في تهامة، وقد تم تدريس الطالبات واختبارهن في تلك المعامل خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي الحالي، ولا يوجد هناك أي بلاغ من قبل عميدة الكلية يفيد بتعطّلها“.

وحول استحداث الأقسام والكليات قال: ”أما ما يخص أن الأقسام غير كافية لاستيعاب رغبات الطلاب والطالبات مثل (الطب والهندسة والصيدلة... إلخ) فهذا الأمر محل اهتمام الجامعة، ونسعى للعمل لتحقيقه بتوجيه من مدير الجامعة والجهات ذات العلاقة“.

وتابع: ”ما ذكر عن موقع المجمع الأكاديمي فلا شك بأنه يقع على طريق عام والعمل جارٍ على توسعته بأمر من أمير منطقة عسير، وقد تم شحوص وكيل إمارة منطقة عسير للشؤون التنموية، وكذلك أمين منطقة عسير ومحافظي بارق ومحاليل عسير ورئيسي بلدية بارق ومحاليل عسير على الموقع، وتم عمل اللازم كحلول مؤقتة مثل المطبات وغيرها لحين الانتهاء من توسعة الطريق الحالية، وما ذكر عن الحوادث الدموية فله الحمد والمنة لم يرصد أي حادث لمنسوبي ومنسوبات الكلية منذ نقلهن للموقع الجديد، ونأمل ألا يحصل مكروه“.

ودمج متحدث جامعة الملك خالد أعداد الإداريين بأعضاء هيئة التدريس قائلاً ”ما ذكر عن عدم توفير عاملين للفرع، فمنسوبي ومنسوبات الفرع أكثر من ٥١٨ عضو وعضوة تدريس وموظفاً وموظفة إدارياً يعملون في شتى المجالات الأكاديمية والإدارية بجميع أقسامها، ويعملون بصورة مرضية في خدمة فرع جامعة الملك خالد بتهامة، ولم يتم رصد أي إخلال في مهام عملهم، والعمل يسير بأفضل صورة إدارياً وأكاديمياً“.



## وأسدل الستار!

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م  
<https://www.alsharq.net.sa/2016/01/19/1466837>

## أحمد الحربي

بعد ثلاثة أسابيع من التحقيقات في حادث حريق مستشفى جازان العام، أسدل الستار على الفصل الأول في مسرح الحادث، وأعلن معالي وزير الصحة في نهاية الأسبوع الماضي عن نتائج التحقيقات محملاً وزارته المسؤولية كاملة، لأنها تسلمت منشأة تفتقر إلى وسائل الأمن والسلامة، مشيراً إلى أن الحادث عرضي، ولا توجد هناك شبهة جنائية، وكأنه يخفف من مصابنا بأن الأمر عادي، وممكن حدوثه في أي زمان ومكان، على الرغم من أنه في المكان تلافي أي حادث حريق إذا توفرت في المبنى وسائل السلامة وفق المعايير الهندسية المطلوبة، كما أنه أعرب عن أسفه، ولم يحل المتسببين الأصليين في الحادث أدنى مسؤولية لتسليمهم المستشفى قبل أن يكون جاهزاً للعمل. ولأننا تعودنا على التضحية «بكبش فداء» في أي حادث عرضي، فقد اكتفى معاليه بإقالة مدير عام الشؤون الصحية من عمله الإداري، لأنه لم يكن

متنبهاً إلى الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحريق، ولم يشر من بعيد أو من قريب، ولم يقل شيئاً عن تعويض ومواساة أسر الضحايا.

وزير الصحة بذل ما في وسعه ليقول ما يريد، هو ووزارته، ولكنه لم يتحدث عما يريده المجتمع، وأسر الضحايا، فعندما تحملت وزارة الصحة مسؤولية الحادث كان يجب على وزيرها الاستقالة فوراً، فهو المسؤول الأول عن قطاع الصحة مع أننا ندرك جيداً أن الوزير نفسه، ومدير صحة جازان المبعد، كانا ضحيتين لفشل المسؤولين السابقين، الذين تسلموا المشروع بكل أخطائه، وتم في عهدهم تشغيل المستشفى رغم كل عيوبه.

ولأن الأهالي، وأسر الضحايا من حقهم مقاضاة الوزارة، ومن حق المجتمع أن يطالب بمحاسبة كل المتسببين في هذه الكارثة دون استثناء، من كان منهم باقياً على رأس العمل، أو من غادر بالتقاعد، أو الاستقالة، لذلك فإن جمعية حقوق الإنسان في جازان جاهزة لتبني موضوع المطالبة، وتنتظر أول بلاغ لتقوم باللازم، فلديها من المحامين الشرعيين والقانونيين من هو متحضر لإعادة الأمور إلى نصابها، وإعطاء كل ذي حق حقه، فهذا الملف يجب ألا يغلق دون محاسبة فعلية للمتسببين في الحادث، الذي ذهب ضحيته أبرياء يفترض أنهم نزلوا في مكان يأمنون فيه على أرواحهم وأنفسهم.

في المؤتمر الصحفي، الذي عُقد لإعلان النتائج، تم تكريم بعض العاملين الذين كانت لهم تضحيات في سبيل إنقاذ أرواح الأبرياء في المستشفى المنكوب، وهم بلا شك يستحقون تكريماً أكبر مما تم، ويستحقون احتفالية مستقلة لتحفيز العاملين، وبث روح التضحية فيهم من أجل تقديم العطاء، والمبادرات الإنسانية.

ويبقى سؤالنا عن الضحايا، وأسرهم: ماذا تم بشأنهم؟ فلم نسمع عن أي توجيهات في حقهم، ولم نسمع في حينه تنويهاً، أو تعزية، أو موساة لذويهم. ربما تكون هناك دراسات في حقهم لم تنته منها الوزارة بعد، وربما هناك توجيهات بشأنهم لم يعلن عنها الوزير، وإن غداً لناظره قريب.

الموت حق، وانتهاء الأجل مقدر ومكتوب، لكن الطريقة التي ماتوا بها حرقاً هي مسؤولية تستحق من الجميع الاعتذار، و«دية الأكرمين الاعتذار». رحم الله موتانا، وغفر لنا ذكركم.



## ضعف التنسيق يعوق رقابة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م

[http://alwatan.com.sa/Nation/News\\_Detail.aspx?ArticleID=249637&CategoryID=3](http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=249637&CategoryID=3)

الدمام: علي عبيدي

حددت دراسة حديثة صادرة عن جامعة نايف للعلوم الأمنية، أعدها الباحث محمد الجعدي 10 أسباب تعوق الرقابة على حقوق الإنسان في المملكة، أبرزها ضعف التنسيق مع بعض الجهات الحكومية، وعدم وضوح مفهوم حقوق الإنسان لدى الجمهور وبعض المسؤولين، وعدم أخذ بعض الجهات حقوق الإنسان على محمل الجد. اختصاصات الهيئة

قال الجعدي إن "عدد من أهالي المساجين يرفعون شكاوى إلى الجهات الرقابية حول تعرض أبنائهم للعنف، أو الظلم، أو التعسف من نظام الإجراءات الجزائية، وتأخر صدور الأحكام ضد المعتقلين، وهنا يبرز دور الهيئات والجمعيات الخاصة بحقوق الإنسان لبحث هذه الشكاوى، والعمل على إزالة مسبباتها". وأضاف أن "هيئة حقوق الإنسان إحدى الجهات الرقابية على التزام رجال الضبط بعدم انتهاك حقوق المواطنين، وحرمتهم، وحريةهم الشخصية، والتأكد من عدم إساءة استعمال السلطة، ومنع التعسف والظلم". وحدد الباحث اختصاصاتها وهي: "التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والموافقة على تقارير المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان، وزيارة السجون ودور التوقيف في أي وقت دون إذن من جهة الاختصاص".

ضمانات الاستجواب

أوضح الجعدي أن "هناك عدة ضمانات تمثل حقوقا للمتهم في الاستجواب تكون موضع رقابة من هيئة حقوق الإنسان، وهي ألا يتم استجواب المكل، ولا يتم استجوابه في حالة وجود تأثير على إرادته وحرية في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليف المتهم اليمين، كما لا يجوز استعمال العنف معه، أو استعمال العقاقير لاستجوابه". وأشار إلى أن "المملكة حظرت تجاوز العاملين السلطات الممنوحة لهم لأداء أعمالهم، وكفلت تعويض من طاله ضرر جراء المخالفات في هذا الجانب، سواء كانت في مجال القضاء، أو التحقيق، أو الضبط الجنائي".

المهام الرقابية

قال الباحث إن "المهام الرقابية لهيئة حقوق الإنسان تتوزع على المتابعة، أو الاستقبال للشكاوى والتظلمات التي قد يتعرض لها المواطن أو المقيم في أي مخالفة، والقيام بفحص الشكوى، والتأكد من صحتها". وأضاف أن "الدراسة رصدت الإجراءات التي تقوم بها الهيئة للضحايا الذين يتقدمون إليها بشكاواهم وهي: رفع الأذى عن المتضررين، وعدم معاودة إيذائهم مرة أخرى، وتوفير الحماية اللازمة لهم، ومتابعة أخذهم لحقوقهم، وتحديد مسؤولية المتسبب من خلال الجهات المختصة، ورفع المعاناة النفسية المؤلمة عن الضحايا، وتنقيف الضحايا بكافة حقوقهم وكيفية المقاضاة، وتأمين العلاج لهم عن طريق الجناة أو الدولة، والتنسيق مع وزارة الداخلية لمحاسبة الجناة من رجال الضبط الجنائي، وتمكين الضحايا والشهود من تقديم الأدلة اللازمة دون رهبة أو خوف، وإرشاد الضحايا بسبل المرافعة، واشتراك مندوب من الهيئة إذا لزم الأمر في موضوع المخالفة، والتأكد من حسن سير التحقيق، والحرص على تقديم الجناة للمحاكمة، والتأكد من أن الأحكام متوافقة مع المخالفة". المعوقات التي تواجه الهيئة في أداء واجباتها



## • عمل“ حائل وهيئة حقوق الإنسان يوقعان محضراً تنسيقياً لمتابعة حقوق العاملين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437هـ - 19 يناير 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1120570>

حائل - خالد العميم  
انتهى فرع وزارة العمل بحائل بتنسيق مشترك مع فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة من توقيع محضر تنسيق مشترك للتعاون في تفعيل برامج الحقوقية للعاملين في القطاع الخاص حيث وقع على محضر التنسيق مدير فرع وزارة العمل بحائل صالح الأحمري ومدير فرع هيئة حقوق الإنسان بحائل متعب الباتع، واشتملت الاتفاقية على تبادل المعلومات والخبرات بين الطرفين في مجال القوانين والأنظمة المشبعة والقرارات الصادرة والتي تعنى بحقوق العاملين في القطاع الخاص وقطاع الأعمال وتكوين جسر عاجل للنظر في القضايا المرفوعة لدى الهيئة من العاملين في القطاع الخاص والعمالة المنزلية وسرعة إنهاء الدعاوى وثالثاً تنظيم اللقاءات والندوات المشتركة للمجتمع المدني وأصحاب العمل والعاملين تهتم في حقوق العاملين وواجباتهم واستمرارية الاجتماعات وتكوين فريق عمل ميداني من وزارة العمل ومن حقوق الإنسان لمتابعة العاملين في القطاع الخاص ومتابعة القضايا التي ترد من الجهات ذات العلاقة التي تعنى بحقوق العاملين بالقطاع الخاص والعمالة الخاصة.  
وكشف صالح الأحمري مدير فرع وزارة العمل بحائل أن الوزارة حرصت على تهيئة بيئة العمل المناسبة والملائمة للعمال الوافدين من خلال سن الأنظمة والقوانين ووضع الآليات والإجراءات التي تبيّن ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، دون تمييز فئة أو جنسية على أخرى، بالقدر الذي يضمن لهم حقوقهم، ويكفل لهم حياة آمنة كريمة، من خلال تفعيل الوزارة لائحة العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، كما فعلت الوزارة برنامج مُساند التوعوي الذي يهدف إلى التعريف باللائحة، مع إبراز حقوق وواجبات العاملين في الخدمة المنزلية ومن في حكمهم وأصحاب العمل، وتعريفهم بآلية تقديم الشكاوى، ووسائل الانتصاف.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## شدد على تطبيق لوائح موظفي التأمينات على منسوبي المؤسسة العامة للحبوب

### الشورى يطالب بإعطاء مستشفى العيون المرونة في المزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م  
<http://www.alriyadh.com/1120510>

الرياض - عبدالسلام البلوي  
أجل مجلس الشورى مناقشة تقرير اللجنة الأمنية بشأن مقترح نظام تكريم شهيد الواجب ومن في حكمه الذي انفردت به "الرياض" الخميس الماضي، إلى جلسة مقبلة لانتهاؤ وقت جلسة أمس التي حوت عدداً من البنود ووافق المجلس خلالها على توصيات لوضع خطة شاملة لمواجهة النمو المتزايد في أعداد الزوار والمعتمرين بعد انتهاء التوسعات الجديدة، دعا في قراره رئاسة الحرمين الشريفين للاستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة في التخطيط والاستفادة منها في إعداد تنظيم جهاز الرئاسة بما يتناسب مع احتياجاته المستقبلية.  
إعادة الحراسات الأمنية لكسوة الكعبة وخزانات زمزم ودراسة خطة تفويج زائرات الروضة الشريفة كما أكد المجلس على قراره السابق الذي يطالب فيه الأجهزة الأمنية بالعودة إلى حراسة مرافق الرئاسة المهمة كمصنع كسوة الكعبة وخزانات مياه زمزم ومحطات الكهرباء، وهي التوصية الجديدة التي تبنتها اللجنة من مضمون التوصية الإضافية التي تقدم بها عضو المجلس د. وفاء طيبة، كما أيد 94 عضواً توصية للعضو طيبة أيضاً لإعادة دراسة خطة تفويج زوار الروضة الشريفة بالمسجد النبوي الشريف من النساء، رغم أن لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية أوضحت للمجلس أن الرئاسة درست وتواصلت دراسة هذا الأمر.  
وبشأن ملحوظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة للحبوب -صوامع الغلال- للعام المالي 351436 قرر التأكيد على المطالبة بالإسراع في تطبيق لوائح شؤون الموظفين والمستخدمين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وسلمي الرواتب الملحقين بها على منسوبي المؤسسة إنفاذاً للأمر السامي في هذا الشأن، ودعا المجلس المؤسسة إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد آلية للتخلص من أكياس الدقيق والشعير المستخدمة حالياً للمحافظة على البيئة.  
بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة التقرير السنوي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون للعام المالي 351436 وتوصياتها التي شددت على تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة وتعزيزها في سبيل تقديم خدمات علاجية وتأهيلية للمكفوفين وضعاف البصر، كما طالبت بإعطاء المستشفى المرونة اللازمة لمراجعة الكوادر والمزايا المالية للممارسين الصحيين السعوديين المميزين، بما يعزز إمكانية استقطابهم والاحتفاظ بهم، إضافة إلى السعي لزيادة استيعاب المرضى المراجعين والمحولين للحصول على خدمات المستشفى التخصصية والإفادة الكاملة من توسعة العيادات الخارجية.  
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للمناقشة، أشار د. سعد الحريقي إلى تسرب الأطباء حيث يعمل 50 طبيباً فقط كما لا يعمل سوى 11 ممرضاً سعودياً ومثلهم من السعوديات مطالباً المستشفى برفع نسبة سعودة الكادر التمريضي، مقترحاً التنسيق مع الجامعات والمعاهد الصحية لتوفير التخصصات التمريضية التي يحتاجها.  
ويرى د. عبدالله السعدون أهمية التركيز على برامج التوعية الصحية الوقائية، لافتاً النظر إلى أن توعية الأسر في منازلها والطلاب في مدارسهم بأمراض العيون وخطر إهمالها أجدى من انتظار المرضى لحين وصولهم إلى المستشفى وبالتالي زيادة التكاليف وطول الانتظار.

وأبدى د. ناصر الموسى استغرابه من وجود 26 لجنة في المستشفى، مشيراً إلى أن ذلك أحد العوائق التي يجب على المستشفى التخلص منها عبر مراجعة الحاجة إلى هذا الكم من اللجان، كما تساءل العضو عن الفوائد التي جناها المستشفى من 100 بحث قال المستشفى إنه أجراها خلال عام تقرير، وأكد معاناة المستشفى من صعوبة استقطاب الكفاءات المتميزة والمحافظة عليها.

وطالب د. أحمد الزيلعي بدراسة افتتاح مستشفيات تخصصين جديدين في المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية، مشيراً إلى أن المستشفى مهما بلغ من الإمكانيات فإنه لن يستطيع الوفاء بالطلب المتزايد على خدماته من كل مناطق المملكة، كما أن المواطنين في تلك المناطق يستحقون أن نكفيهم عناء السفر إلى العاصمة.



## عقب تأخر ثلاثة أشهر

### الضمان الاجتماعي يصرف 480 مليون ريال لـ 27 ألف أسرة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1120504>

لرياض - حسين الحربي

بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية، ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي، أمس الاثنين، صرف ٤٨٠ مليون ريال مساعدات مقطوعة لنحو ٢٧ ألف أسرة مستحقة للمساعدات، بعد تأخر صرفها أكثر من ثلاثة أشهر. وكشف محمد العقلا وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي، خلال استضافته في برنامج الثامنة على قناة "MBC"، أن عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي يصل إلى 882 ألف مستفيد، وأن إجمالي الدعم الشهري للشخص يبلغ نحو 2030 ريالاً. وذكر العقلا أن إجمالي ما يتم صرفه شهرياً لمستفيدي الضمان الاجتماعي يبلغ مليار وأربعة ملايين ريال. وتوقع أنه خلال أسبوع سيتم تقديم خدمات البطاقات البنكية للمستفيدين، مشيراً إلى أن هذه الخدمات ستتفوق على بعض البنوك. وبين العقلا أن الوزارة مهتمة بتطوير الخدمات وجعلها إلكترونية أكثر، مبشراً بنقلة نوعية في الضمان خلال الأشهر المقبلة.



### وزير العمل: لن نسمح للشركات بفصل السعوديين دون وجه

## حق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1120483>

الرياض - فهد الموركي

قال وزير العمل د.مفرج الحقباني، إن تدشين خدمة مستشارك العمالي تعتبر مساهمة في تقديم خدمة متميزة سواء في القطاع الخاص أو حتى الأجهزة الحكومية والسفارات والمنظمات، كما تهدف هذه الخدمة إلى إيجاد علاقة منصفة بين طرفي التعاقد.

وأضاف الحقباني في تصريحه عقب تدشينه خدمة "مستشارك العمالي" اليوم بمقر الوزارة، بأن هذه الخدمة متوفرة في جميع المواقع الإلكترونية وهي متاحة للجميع، مشيراً إلى أن هذه الخدمة ليس الهدف منها حل المشكلات التي يواجهها العامل بل توضيح البعد القانوني لأي قضية عمالية موجودة في السوق مما يساهم في قلة المنازعات بين أطراف التعاقد، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنه تم استقبال خلال الفترة التجريبية للبرنامج ثلاثة آلاف استفسار معظمها متعلق بمفاهيم عقد العمل.

وأوضح بأن التعثر في استقدام العمالة المنزلية النسائية يعود لعدة أسباب، ومتغيرات هيكلية سواء في الدول المرسله أو الدول المستقبلة، ونحاول مع شركائنا في القطاع أن نحل مثل هذه المواضيع، مبيناً أن من ضمن القرارات التي ستكون مؤثرة فتحنا الاستقدام والتراخيص لمكاتب متخصصة في العمالة المنزلية فقد تم الترخيص لـ 49 مكتباً بشكل نهائي، و 149 مكتباً بشكل مبدئي، وهذا يساهم في التنافسية، حيث كان البعض يتحدث عن أن الاستقدام من بنجلاديش مغلق في حين وصل إلى المملكة أكثر من 20 ألف عامل.

وقال الحقباني إن الشراكة بين الوزارة وهيئة حقوق الإنسان، لا تعني بالضرورة أن هناك مشاكل بل الهدف منها أن نكون أفضل بيئة عمل، وأنه ليس هناك أي انتقادات من قبل منظمة العمل الدولية، مشيراً أن القضايا العمالية صدر فيها أمر بأن تنتقل إلى وزارة العدل وهناك عمل جار من أجل نقل اللجان العمالية لوزارة العدل ونتوقع خلال العام 1437 هـ بدء تلك اللجان عملها.

وأكد وزير العمل بأن المادة 77 من نظام العمل لن تلغي حقاً كان موجوداً، وهي فقط نظمت هذه العلاقة بين العامل وصاحب العمل، والوزارة من خلال هذه المادة تراقب سير عمل التوظيف، ولن تسمح للشركات تحت مظلة 77 أو غيرها أن تمارس الفصل للسعوديين بدون وجه حق، ومنذ صدور هذه المادة وهي تتابع بشكل يومي حركة التوظيف، والفصل ولم يتضح للوزارة أي تأثير لهذه المادة على العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل.

وأضاف أن إطلاق هذه الخدمة واجب شرعي ومهني لمنح العدالة بين كافة أطراف العلاقة التعاقدية بما يتناغم مع نظام العمل في المملكة.

وأضاف الحقباني، أن تدشين هذه الخدمة يأتي استمراراً من الوزارة في دعم منظومة العمل الإلكتروني، لإرساء مبادئ المعرفة النظامية للثقافة العمالية والإرشاد وزيادة الوعي بالحقوق والواجبات بنظام العمل وتعديلاته الجديدة، مبيناً أن هذه الخدمة هي بمثابة المستشار للعامل ولصاحب العمل وكل من له علاقة بسوق العمل، كاشفاً في الوقت ذاته مساعي الوزارة لتطوير هذه الخدمة لتكون بعدة لغات بتطبيقات متعددة داخل المملكة وخارجها.

وقال الحقباني في كلمته خلال تدشين خدمة "مستشارك العمالي" إن هذه الخدمة، تأتي ضمن عدد من الخدمات التي أطلقتها الوزارة والتي يأتي من بينها خدمة الاتصال المرئي لتسهيل التواصل بين العملاء في كافة المدن والمحافظات بقيادات الوزارة، دون تكبد عناء ومشقة السفر، كما استعرض معاليه خدمة الفرع المتنقل التي أطلقها صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، لخدمة عملائه في مواقع تواجدهم، فضلاً عن دعم الباحثين عن العمل من خلال إطلاعهم على الفرص الوظيفية والبرامج التدريبية والتأهيلية التي تتماشى مع متطلبات سوق العمل.

من جانبه، قال وكيل وزارة العمل لخدمات العملاء والعلاقات العمالية زياد الصايغ: "إن الخدمة تتيح للعملاء طلب استشارة حول نظام العمل، سواء في العقود أو مكافأة نهاية الخدمة، وانتهاء عقد العمل، والتدريب والتأهيل، وساعات العمل، والإجازات، وعمل المرأة، وغيرها من الاستشارات.

## مجلس الوزراء: موقف المملكة راسخ ضد الإرهاب ومحاربته بكل أشكاله

### المملكة تكرر إدانة الأعمال والاعتداءات الإجرامية في 7 دول

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016 م  
<http://www.al-madina.com/node/654972>

واس - الرياض

أكد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمس، إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها الشديدين للهجمات والاعتداءات الإرهابية التي وقعت في كل من العراق، وتركيا، والصومال، وبوركينا فاسو، وباكستان، وإندونيسيا، والكاميرون، وما أسفرت عنه من مقتل وإصابة العشرات من الأبرياء.

وقال إن موقف المملكة راسخ ضد الإرهاب، ومحاربته بكل أشكاله وصوره، وأياً كان مصدره، وأن تلك الأعمال الإجرامية تتنافى مع جميع القيم والأخلاق، والمبادئ الإنسانية، والشرائع السماوية.

وجدد المجلس تأكيد المملكة - أمام الاجتماع السنوي لمنظمة الأمم المتحدة بنيويورك - بأنها كانت ولا زالت - رائدة في مكافحة الإرهاب، والتطّرف بجميع أنواعه، وذلك من خلال جهودها الأمنية، والاجتماعية، والفكرية، وحثّها الدول الأعضاء على الاستفادة من مركز مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة؛ لتطبيق خطة الأمين العام لمكافحة التطّرف، مشيرة إلى أن أكثر ضحايا التطّرف هم من المسلمين في شتّى أنحاء العالم.

وكان خادم الحرمين ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة، بمدينة الرياض. وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصالات الهاتفية، والرسائل مع كل من فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية، وفخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس جمهورية اليمن، وفخامة الرئيس جوكو ويدودو رئيس جمهورية إندونيسيا، وصاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، وكذلك نتائج مباحثاته -أيده الله- مع فخامة الرئيس أنريكي بينيا نييتو رئيس الولايات المتحدة المكسيكية، ومعالي رئيس البرلمان بجمهورية قرغيزستان اسيلبيك جيينبيكوف.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي في بيانه -عقب الجلسة- أن المجلس استمع بعد ذلك، وبتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين إلى نتائج زيارتي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ولقائه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإلى جمهورية باكستان الإسلامية التي جاءت استجابة لدعوة الحكومة الباكستانية، ولقائه دولة رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، ومعالي قائد الجيش الباكستاني الفريق أول ركن راحيل شريف.

وأثنى مجلس الوزراء على ما قامت به قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن، ومركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية من إيصال المساعدات الطبية والإغاثية للمحاصرين في مدينة تعز، وخاصة في الأحياء المحاصرة، والمناطق الوعرة، من خلال عمليات إنزال المساعدات الطبية، والمواد الغذائية، وكذلك المواد الإغاثية بالإسقاط الجوي.

وفي الشأن المحلي، أفاد معالي وزير الثقافة والإعلام أن المجلس ثمن توجيهات خادم الحرمين الشريفين -رعاه الله- خلال رئاسته الاجتماع الثالث لمجلس أمناء مكتبة الملك فهد الوطنية في دورته التاسعة، حول أهمية قيام المكتبة بمهامها المناطة بها في خدمة القراء، والباحثين، والباحثات.

واطلع المجلس على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، واطلع على ما انتهت إليه كل من اللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.



## التأمينات: حجز نصيب الجنين من معاش والده المتوفى لحين مولده

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/654995>

سعد آل منيع - جدة  
أكدت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن من حق الجنين في بطن أمه الحصول على نصيبه من معاش والده المتوفى حيث يتم حجز نصيبه حتى ولادته ويتم بعدها الصرف.  
وبينت المؤسسة أنه إذا كانت الأم حاملة فإنه يُحجز نصيب الجنين حتى ولادته وإذا ولد الجنين حيًا يصرف نصيبه المستحق المحجوز وإذا كان هناك توأمان وولدا احياء يتم توزيع متراكم المعاشات المحجوزة على المواليد بالتساوي، ويعاد توزيع المعاش على كل أفراد العائلة من أول الشهر التالي لتاريخ ولادة الجنين، وإذا كان المحجوز تعويضًا من دفعة واحدة يتم تقسيمه بين المواليد بالتساوي أما إذا ولد الجنين ميتًا فيعاد توزيع أنصبة أفراد العائلة وقت الاستحقاق الذين تتوافر فيهم شروط الاستحقاق بالتساوي فيما بينهم.  
وحددت المادة (8/2) من نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أفراد العائلة وشروط استحقاقهم للصرف



## عكاظ اطلعت على محضر استلام البرج المحترق "المدني" حذر .. "الصحة" تنبّهت .. "المقاول" رفض التحرك

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160119/Con20160119820088.htm>

كشفت محاضر وخطابات صادرة من الشؤون الصحية في منطقة جازان (حصلت «عكاظ» على نسخ منها) حجم الإهمال الذي رافق إنشاء البرج الطبي في المستشفى العام، وهو الأمر الذي نجمت عنه كارثة الخميس الشهيرة، التي أسفرت عن وفاة 25 وإصابة أكثر من 123، فيما لا تزال التحقيقات مستمرة مع المسؤولين عن إنشاء البرج الطبي للوصول إلى كل الحقائق.  
ومن الأدلة التي كشفتها الوثائق الإهمال المتعمد في بعض مراحل إنشاء البرج الطبي، ما تناوله محضر الاستلام الابتدائي الموقع في 1433/2/29 من المقاول والمسؤولين عن المشاريع في صحة جازان، إذ يشير المحضر إلى أن المقاول سلم المشروع ابتدائيا مطابقا للشروط والمواصفات الفنية حسب العقد.  
محضر غير دقيق

في تاريخ 1433/3/22 بعثت إدارة الدفاع المدني في منطقة جازان خطابا إلى صحة المنطقة وأبدت حزمة كبيرة من الملاحظات، أبرزها الفقرة الرابعة المتضمنة 15 بنداً، ما يدل على أن محضر الاستلام لم يكن دقيقاً بالصورة الكافية. بناء على تلك الملاحظات التي رصدها الدفاع المدني، أصدر مدير الشؤون الصحية في منطقة جازان خطاباً (حصلت «عكاظ» على صورة منه) إلى مدير الدفاع المدني بالمنطقة، مع نسخة لوكيل إمارة المنطقة، يشكر فيه الدفاع المدني على حرصه واهتمامه، ويطالب بتكليف فريق عمل من الدفاع المدني للتباحث مع المختصين في صحة جازان حول المخالفات وكيفية معالجتها والمدة الزمنية المقررة لها. المقاول لم يلتزم

الخطاب الآخر، الذي حصلت «عكاظ» على صورة منه، موجه من مدير عام الشؤون الصحية في جازان إلى وكيل الوزارة للإمداد والشؤون الهندسية بوزارة الصحة، يلمح إلى الإهمال وعدم التزام المقاول، إذ أشار الخطاب صراحة إلى عدم التزام المقاول المسؤول عن مشروع البرج الطبي بالشروط، بعد أن تم استلام الموقع ابتدائياً وبدء العمل التجريبي فيه. وأشار الخطاب إلى أن المقاول المنفذ رفض التجاوب لتسليم الأنظمة لمقاول الصيانة والنظافة، كما رفض التجاوب لمعالجة الملاحظات التي ظهرت على المشروع، حيث تمت مخاطبته أكثر من مرة بموجب خطابات تم إرفاق نسخ منها لوكيل الوزارة. كما تم توجيه أكثر من إنذار للمقاول بلا طائل، الأمر الذي اضطر الشؤون الصحية في جازان إلى توجيه شركة الصيانة بسرعة إحضار قائمة أسعار بغرض معالجة الملاحظات والاتفاق مع وكلاء الأنظمة التي لم يتم تسليمها من المقاول، لتقديم عرض أسعار لصيانتها طيلة فترة الضمان، ولم يتطرق الخطاب لأي إجراء قانوني قد يتخذ أو تم اتخاذه في حق المقاول الممتنع عن تسليم الأنظمة المشار إليها في الخطاب.



## يخضع لـ 49 خطوة قبل ممارسة مهامهن

### مصادر لـ عكاظ: نساء يكافحن الفساد.. قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437هـ - 19 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160119/Con20160119820096.htm>

كشفت مصادر مطلعة في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» لـ «عكاظ» عن منهجية جديدة لدى الهيئة لتوظيف العنصر النسائي قريباً، لافتة إلى أهمية استفادة «نزاهة» من العنصر النسائي في تنفيذ أهدافها واختصاصاتها في حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه. مبينة أن المعينات سيخضعن لـ 49 خطوة قبل ممارستهن لمهامهن. التقديم لشغل الوظائف النسائية سيتاح لمن تتوفر لديهن المؤهلات والخبرات التي تتطلبها أعمال الهيئة، وذلك من خلال التسجيل في الموقع الإلكتروني الرسمي لـ «نزاهة» والدخول في المفاضلات الوظيفية حسب الأنظمة المعمول بها.

ووفقاً لآلية التوظيف المعتمدة في الهيئة فإن المتقدمات سيخضعن للموافقة على تعهدات قبل التسجيل في بوابة التوظيف على موقع «نزاهة» الرسمي، حيث يتم إشعارهن بأن الهيئة لا تضمن وجود وظائف في نفس التخصص ولا تلتزم بإشعار المتقدمات عن أسباب عدم قبولهن. كما يستوجب التسجيل الموافقة على التعهد بأن جميع المعلومات الواردة والوثائق المرفقة ضمن السيرة الذاتية للموظفة كاملة وصحيحة. وفي حال ثبوت خلاف ذلك وبصرف النظر عن كيفية ووقت اكتشاف هذا الأمر فإن المتقدمات ستكون عرضة للمساءلة والعقاب. وسيطلب من المتقدمات عند المباشرة تقديم إقرار للزمانة المالية عن كل ما يملكنه من أموال وحقوق مالية وعينية ومعنوية، كالفنود، الحسابات البنكية، الأوراق المالية، العقارات، المعادن، السلع، ومصادر الدخل الجارية ومقدارها داخل المملكة وخارجها، وما لهن وما عليهن من ديون. وستخضع الموظفات اللاتي سيباشرن الوظائف أو الأعمال المتعلقة باختصاصات الهيئة، المنصوص عليها في التنظيم، لأداء القسم الوظيفي قبل مباشرتهن لمهامهن.



وتراعي تنظيمات هيئة مكافحة الفساد في ضوابطها الأساسية لأداء القسم المرأة، إذ ستتمكن من تأدية القسم إذا تعذر عليها الوقوف أمام الرئيس ونوابه، بأن يوثق أداء القسم بالتسجيل المرئي والمسموع، أو توقيع النموذج المنصوص عليه في المادة (الخامسة) يتضمن اسم الموظف، ومسمى الوظيفة التي يشغلها أو يقوم بأعمالها، وتاريخ أداء القسم ووقته، ويوقع من الموظف، ويصادق عليه الرئيس.



## **"الحميدان" لـ "سبق": الانتظار لا يتجاوز 10 ساعات أمهات يفترشن الأرض بمستشفى الأطفال بالطائف بانتظار تنويم أبنائهن**

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م

<https://sabq.org>

زادت مُعاناة الأمهات والمُرافقات لأطفالهن داخل "طوارئ النساء" في مستشفى الأطفال بمحافظة الطائف، في وضع مؤسف لعدم وجود كراسي يستريحون عليها، أو حتى أسرة لنومهم وقت بقائهم بالمستشفى وتكدسهم بغرفة الطوارئ، فُيبل نقلهم لغرف التنويم الممتلئة بطاقتها البسيطة على حد قول الممرضات .  
وقد افترشت المرافقات لأطفالهن الأرض للنوم وقت انتظارهن النقل لغرف التنويم، في منظر لا يليق بتعهد "الصحة" من حيث تقديم الخدمة الصحية اللازمة للمواطنين، في رسالة للمسؤول عن بقاء هذا المستشفى بموقعه والذي يفتقر للإمكانات، وبمبنى متهاك تناوبت عليه المستشفيات في فترات سابقة، لا يؤدي الدور المطلوب منه.  
وظلت عبارة "لا يوجد عُرف تنويم شاغرة" صادمة لكل المراجعين بأطفالهم من النساء والرجال، حيث يضطرون في الحالات الصعبة والطارئة البقاء معهم في "الطوارئ" لحين أن تتوفر غرفة يتساقون عليها لكي يُنقلوا لها، وقد يستغرق ذلك الأمر وقتاً طويلاً، بمعنى أن الأعداد قد تزيد.  
من جانبه قال المتحدث الرسمي بصحة الطائف سراج الحميدان مُعلقاً على تلك الحالة: هناك حالات بقسم الطوارئ في انتظار إشغال سرير بأحد أقسام التنويم وذلك بسبب انشغال جميع أسرة التنويم، والبالغ عددها 140 سريراً، وجميع هذه الحالات مستقرة، علماً بأن ساعات الانتظار لا تتجاوز العشر ساعات كحد أقصى .  
وأضاف الحميدان أنه بالنسبة لمطالبة المرافقات بتوفير سرير للمرافقة في أقسام الطوارئ فهذا الأمر لا يمكن في مكان كقسم الطوارئ.

## السماح لفتيات الدار بالعمل في الخارج.. قريباً

### • دار الضيافة ترفض استقبال الفتاة الهاربة بعد الإمساك بها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م

[https://www.aleqt.com/2016/01/19/article\\_1022826.html](https://www.aleqt.com/2016/01/19/article_1022826.html)

أمل الحمدي من جدة  
كشف مصدر مسؤول في دار رعاية الفتيات في مكة المكرمة، عن رفض دار الضيافة في جدة استقبال الفتاة الهاربة التي تم القبض عليها أخيراً، بعد هروبها للمرة الثانية من دار الضيافة مع ثلاث فتيات أخريات لم يتم العثور عليهن إلى الآن، بعد تحويل قضيتها إلى هيئة الادعاء والتحقيق، التي أمرت بنقلها إلى دار الضيافة مجدداً.  
وأرجع المصدر سبب ذلك إلى عدم وجود إمكانية لاستقبال الفتاة، مشيراً إلى وجود مجموعة من الفتيات في دار الفتيات بمكة أتى أمر نقلهن لدار الضيافة، إلا أن الدار رفضت استقبالهن، خاصة أن المكان لم يعد مناسباً لبقائهن فيه، فيما لا يزال التواصل مع الدار لنقلهن إليها.  
من جهتها، أوصت ثلاث جهات بضرورة نقل موقع دار الفتيات في جدة لعدم مناسبتها للفتيات، إضافة إلى قرب الموقع من مصانع كبيرة بروائح مزعجة، وهو ما اهتم به وزير الشؤون الاجتماعية بشكل خاص، ونقل الفتيات اللاتي تكرر هروبهن من الدار إلى دور في مناطق أخرى للابتعاد عن البيئة السيئة وإعادة تأهيلهن بشكل جذري.  
من جانبها، أوضحت نسرین طه مديرة دار الضيافة، التي عينت أخيراً، أن الدار أقرت استراتيجية حديثة لبدء العمل بها، تهدف إلى السماح للفتيات بالعمل خارج الدار، بعد تأهيلهن وتدريبهن في عدة مجالات يقمن باختيارها.



## قانون ساعات العمل والإجازة الأسبوعية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1120596>

### راشد محمد الفوزان

أعتقد وبرأيي الشخصي أن من أهم عوائق التوظيف للمواطنين من الجنسين وأكبر هدر للطاقة لدينا هو ساعات العمل المفتوحة لدينا، حتى أصبحت مثل الصراف الآلي وبشعارها 7/24، يعني 24 ساعة عمل لمدة سبعة أيام مع مبالغة هنا طبعاً، ولكن هل هناك أي رادع لمنع محل تجاري أو شركة أن تعمل كل أيام الأسبوع؟ أو أي ساعات عمل؟ برأيي أنه لا يوجد، فنجد كثيراً من الشركات تعمل أيام السبت، ومحلات تجارية تفتح أيام الجمعة والسبت وهي عطلة أسبوعية، أو حتى يوم واحد عطلة كامل غير متاح.

منهجية العمل لدينا وساعاته أعتقد وصلنا مرحلة يجب التوقف عندها بحيث «تحدد ساعات العمل للمحال التجارية والمولات» (وأيضاً) فرض إجازة أسبوعية للشركات والمؤسسات لمدة يومين والأهم إغلاق المحلات يوماً بالأسبوع حسب النشاط «بحيث تبقى مثلاً المطاعم والصيدليات ووسائل الترفيه، وما يمكن أن يرى له ضرورة ملحة، الأسلوب

الذي نعيشه اليوم فيه هدر كبير للطاقة الكهربائية، والزحام والسيارات والزحام واستنزاف للبشر بالعمل طول الأسبوع، ولا نريد ضرب أمثلة بالخارج الذي ينهج منهجية الإجازة التامة تقريبا ليوم واحد بالأسبوع ونصف عمل لليوم الآخر، أما الإجازة ليومين للقطاع الخاص أصبحت شيئا واقعا ومسلمات به.

كيف يمكن خلق بيئة عمل صحية وصحيحة، في القطاع الخاص مالم يكن هناك توازن بالعمل، فنجد محلات تجارية تفتح مالا يقل عن 14 ساعة باليوم أو أكثر، وهذا استنزاف لا حدود له، ونركز هنا على المحلات التجارية والمعارض ومافي حكمها وليس المطاعم، بل يجب أن يكون هناك تخصيص حسب العمل وطبقا للحاجة الضرورية الملحة، لن يوجد مواطن واحد يعمل كل أيام الأسبوع ويعمل أكثر من 8 ساعات باليوم لخمس أيام بالأسبوع إلا مضطرا أو لا يجد خيارا، إذا سن قانون العمل بساعات محددة ويومين إجازة هو الحل الملح والضروري اليوم، وأن يكون ذلك قانونا له عقوبات وله مراقبة، فنحن سنوجد راغبين بالعمل بجدية أكثر ونطالبهم بالعمل، وأيضا نوفر الكثير على الدولة من الهدر للطاقة بكل أنواعها، وخلق توازن اجتماعي وتواصل بينهم من خلال الإجازة اليومين، فلا عذر لأحد بصعوبة القطاع الخاص ان أوجد ذلك أي الإجازة الأسبوعية، ويكون وقت العمل يؤدي على أكمل وجه وبكفاءة وجودة عالية.

الحاجة ضرورة وهذا مكمل للعمل بالقطاع الخاص، ويخلق توازنا للعمل من خلاله، وأيضا توازنا اجتماعي، وسنصل له في النهاية اليوم أو غدا، فلماذا لا نبدأ اليوم، ليكمل عمل المواطن بالقطاع الخاص وأيضا يوفر على الدولة الكثير من الطاقة، وهي برأيي ثغرة تحتاج إغلاقا لخلق بيئة عمل متوازنة ومهمة، فكل إنسان له طاقة بالعمل ويجب أن يوجد له التوازن بين ما يؤدي وبين ما يحصل عليه، وأيضا توازنه الاجتماعي هي حاجة ملحة لاشك لدي.



## بنك المتقاعدين (2)

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160119/Con20160119820170.htm>

### عبد اللطيف الضويحي

إنما المتقاعدون حقول تستبدل محصولها لتستمر تعطي السنايل بعد أن أعطت الورود، لكن قضية التقاعد وحقوق المتقاعدين لم تنتج ولم تتبلور في الوعي العام إلى الآن ولم تصل بعد لأن تصبح قضية حقوق. ولم تتجاوز كونها قضية إعلامية يلوكها الرأي العام، يتم تداول هذا الموضوع كحالات فردية أو كردود أفعال لا أكثر. ولذلك بقيت قضية المتقاعدين بعيدة عن تعاطف وتفهم المؤسسات الاجتماعية والإنسانية، مثلما بقيت بعيدة كذلك عن استثمار المؤسسات الاقتصادية بهم فيهم ولهم.

تبدو فكرة تأسيس بنك المتقاعدين حاجة اجتماعية ملحة مثلما هي ضرورة اقتصادية متزايدة، في ضوء عدم كفاية معاشات المتقاعدين مقارنة بارتفاع مستوى المعيشة التي أثقلت كاهل المتقاعدين وعائلاتهم منذ سنوات، ناهيك عن أن ما يفوق نصف المتقاعدين لا يملكون مساكنهم، ويسكنون بالإيجار، ما أضاف عليهم أعباء فوق الأعباء التي يكابدونها جراء تدني معاشاتهم وارتفاع مستوى المعيشة، فضلا عن حاجتهم الصحية الماسة للتأمين الصحي والرعاية الصحية. بنك المتقاعدين المقترح ليس بديلا عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا هو بديل عن المؤسسة العامة للتقاعد، فلهاتين المؤسساتين أدوار وأهداف مختلفة عن دور وهدف البنك. ففي البنك، يحمل المتقاعدون والموظفون الحكوميون وموظفو القطاع الخاص أسهم هذا البنك، بنسبة 1% يدفعها العامل والموظف من دخله لمدة عشر سنوات وي طرح الباقي للاكتتاب العام ويؤسس وفقا لنظام الشركات وهي تعطي الأولوية للعمل في هذا البنك للمتقاعدين وأبنائهم وبناتهم الراغبين والقادرين على العمل ويرسم سياساته لخدمة المتقاعدين والمتقاعدات بإعطاء أولوية العمل به للمتقاعدين ولأبنائهم حسب الكفاءة والقدرة.

من المهم أن يتم تشريع نظام لهذا المشروع ومنحه القدر الكافي من الاستقلالية عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص وأن يكون تحت مظلة القطاع الثالث، أو المجتمع المدني، ليتمكن هذا البنك من أداء دور اقتصادي اجتماعي، يرسم سياسته مجلس إدارته.

ولطبيعة هذا النوع من البنوك، فمن الطبيعي والضروري أن يقدم هذا البنك كافة المنتجات البنكية المتعارف عليها من تمويل وتوفير وادخار وتأمين. هذا النوع من البنوك لا يتوقف عند أعمار المستفيدين أو طبيعة عملهم أو حجم رواتبهم. الفكرة ليست خيالية، وقد تمت دراستها من قبل كما أسلفت في مقال الأسبوع الماضي، وبالتأكيد هي بحاجة إلى مزيد من الدراسات المستفيضة والمتعمقة والمقارنة وقد تكون بحاجة إلى سن تشريعات جديدة، لكن المهم أكثر هو أنها تتسجم تماماً مع التوجهات الجديدة للدولة في التحول الوطني... السعودية 2020، فعلى سبيل المثال، سيجد هذا البنك في هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة باباً رحباً يخلق من خلاله بتطلعات فئات كبيرة وكثيرة من أبناء وبنات الوطن. كما أن هذا البنك سوف ينقل المستفيدين نقلة نوعية يتجاوز بهم الرعوي إلى الترموي وهو المنهج الذي أعلنت عنه وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخراً ويبدو أنها ماضية به.

على الجمعية الوطنية للمتقاعدين أن تبادر وتقوم بربط العربة بالحصان وأن تعمل على إحياء هذا المشروع وهي التي عرفت حق المعرفة منذ بداياته، مستغلة بذلك الانفتاح الذي تبديه وزارة الشؤون الاجتماعية للانطلاق به إلى أفق أرحب. لقد شارف عدد المتقاعدين على عتبة المليون أو ربما تجاوزها، وهو رقم يزداد بوتيرة عالية في المجتمع السعودي، في المقابل تواجه المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية تحديات جمة قد تبدأ بصعوبات إدارة استثماراتها ولا تنتهي بالمطالبة بدمجها ودم الهوة بين نظاميهما لصالح المتقاعدين، الذي ترجح كفته لصالح مؤسسة التأمينات ومن يتعاملون معها.

إن حل أزمة المتقاعدين في مجتمعنا وتحسين مستواهم يعني إسهاماً مباشراً في حل أزمة الإسكان والفقر والبطالة والتأمين الصحي، ويعد إسهاماً غير مباشر في تحسين مستوى التعليم ومستوى الخدمات الصحية والاجتماعية والغذائية. نسبة كبيرة من المتقاعدين يتركون عملهم في الخدمة المدنية أو العسكرية أو القطاع الخاص وهم على درجة عالية من العطاء والخبرة. ويخسر تجربتهم المجتمع مرتين: مرة لعدم استفادته من خبراتهم وتجاربهم، ومرة حين يتسبب لهم بأمراض نفسية واجتماعية وصحية ناتجة عن الإحباطات وعدم التقدير والوفاء.



## كاريكاتير



المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء  
9 ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير  
2016م

<http://www.alriyadh.com/comic>



سأله القارئ  
hilalius@hotmail.com



المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9  
ربيع ثاني 1437 هـ - 19 يناير  
2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160119/Cartoon201601196808.htm>